مجلة روافد للبحوث و الدراسات / مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية
جامعة غرداية / العدد الرابع (جوان 2018 م)
E:2588-1787 / P: 2543 - 3563
/http://rawafid.univ-ghardaia.dz

الأمة العربية وتداعيات حرب أكتوبر 1973م

د. ميسوم ميلود

جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف

ملخص

برزت الأمة العربية من خلال أحداث حرب أكتوبر 1973 كقوة يحسب لها حسابها بين القوى العالمية والتنبؤ بإمكانية نمو هذه القوة وقيامها بدور في السياسة الدولية من خلال الموقف العربي الواحد، حيث وظّف العرب سلاح النفط كسلاح للتهديد أكثر منه للمواجهة، وللرد على السياسة الامبريالية وليس للهجوم، حيث بالغت التوقعات في قدرة الضغط اتجاه العالم الخارجي من أجل فرض الضغوط على إسرائيل للانسحاب عن الأراضي المحتلة، إلا أنه لم يؤد إلى الانسحاب، ولم يؤد إلى منع الولايات المتحدة من الاستمرار في المعونات والإمدادات لإسرائيل أو اتخاذ أوروبا الغربية مواقف أكثر فاعلية، حيث وجدت الأخيرة نفسها عقب 1973 أمام خيارين، إما قبول الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وإما تحمل مسؤولية القيام بدور الشريك الفعال لتحديد استراتيجية بديلة للمنطقة. وفي ظل تزايد الشعور العربي بالتفوق الإسرائيلي، بدأت تسود النظرة الواقعية المفرطة، وأن السبيل الأوحد هو الاعتراف بأن جزءا من الأرض العربية قد ضاع ولن يعود، وجزءا محتلا قد يعود، ولا سبيل لذلك إلا بقبول مشروع السلام وإنهاء مرحلة الحروب.

الكلمات المفتاحية: العرب، إسرائيل، حرب أكتوبر 1973، النفط، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الغربية.

Abstract

The Arab nation has emerged during the war of October 1973 as a force to be reckoned with among the world powers. With the prediction of its growth and playing a role in international politics through a unified arab position. The Arab used the oil weapon as a threat, rather than a confrontation, and to respond to imperial policy. There were high expectations to put pressure on the outside world to impose pressure on Israel to withdraw from the occupied territories ,but it did not lead to withdrawal, as it did not prevent the United States from supporting Israel ,or pushing the Western Europe to take more effective positions. After the 1973, the Arab Nation found itself with two choices: either to accept the American

domination over the region, or to be a partner to determine an alternative strategy to the region. Amid Arab's feeling of Israel superiority, they admit that part of the Arab land has been lost and will not return, and part occupied might return only by accepting the draft peace and ending the war stage.

key words : Arabs, Israel, October 1973 War, Oil, USA, Western Europe

أكّدت حرب أكتوبر 1973 أن الطريق ما يزال مفتوحا أمام حرب مدمرة في ظل التوازن الدولي مع تراجع فرضية الحرب الذرية الشاملة، وفي ظل التوازن والوفاق اتخذ العرب لأول مرة زمام المبادرة في الإعداد والتخطيط للحرب وعلى غير إرادة القوى الدولية[1] ، ذلك أن التفاهم الدولي وتطوره إلى التعايش لن يحول دون أن تعبر الإرادات الذاتية عن نفسها، ولأن تعدد مصالح التسليح وانتشار تجارته السرية ووجود تناقضات كثيرة في ظل التوازن تمكن من توفر الحد الأدنى من السلاح للمباشرة.

1-**سلاح النفط**:

برزت الأمة العربية من خلال أحداث الحرب العربية الإسرائيلية في سنة 1973؛ كقوة يحسب حسابها بين القوى العالمية والإرهاص بإمكانية نمو هذه القوة وقيامها بدور في السياسة الدولية من خلال الموقف العربي الواحد، فاشتدت من جهة محاولات أعداء الأمة لضرب الموقف الواحد بغية تبديد القوة، واتجهت أوروبا الغربية للحوار من جهة أخرى للاستفادة من هذه القوة والتنسيق معها[2]

وبتوظيف النفط كسلاح سياسي وتحوله من سلعة إلى سلاح يمكن أن يحقق للأمة العربية ما لم يحققه بالشكل الواجب الفعل العسكري، حيث كان النفط العربي يمثل 30 ٪ من حاجة الولايات المتحدة، ونحو 80 ٪ من حاجة أكبر حلفاء الولايات المتحدة، خاصة اليابان ودول السوق الأوروبية المشتركة. كما استخدم جزئيا كسلاح في 1956 بعد تفجير سوريا لأنابيب النفط، و1957 بعد اعتماد استراتيجية حظر النفط على الدول المعتدية أو المشاركة في الاعتداء بمد العون العسكري لإسرائيل [3]،

ولم يكن الرأي العام العربي مستعدا قبل 1973 لقبول ذلك السلاح ومدركا لفعاليته، بل كان متأثرا بالرأي القائل إن النفط طاقة عربية إيجابية لأزمة التنمية العربية، ولدعم اقتصاد الدول العربية في خط المواجهة [4] .

إن حظر النفط في عام 1973 عن الدول المشاركة في الاعتداء، ووقف الإنتاج جزئيا وتدريجيا لم يكن الهدف الأساسي منه الإضرار بالدول المستهلكة للنفط واقتصادياتها ولكن تحميل حكومات تلك البلدان لتقدر مسؤولياتها اتجاه تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وأن تمتنع عن مساعدة العدو عسكريا واقتصاديا، حيث كان من العوامل التي جعلت لسلاح النفط القوة وأدت إلى نجاح استراتيجية الحظر أزمة الطاقة التي سادت العالم ودفعت الدول المنتجة إلى رفع سعره أمام تعطش الدول الصناعية للنفط العربي وازدياد حاجة الولايات المتحدة إليه[5].

كان تزامن استخدام سلاح النفط وحرب 1973 نقطة تحول هامة في محتوى علاقات المنطقة العربية بالعالم على الصعيد الدبلوماسي وفي المحافل الدولية، فأصبحت للدول العربية قوة اقتصادية، وساعد الحظر تدعيم الجبهة العربية، وتثبيت عزلة إسرائيل الدبلوماسية، وكان سلاح النفط المحرك الحقيقي للحوار العربي الأوروبي، وأجبر الولايات المتحدة للتدخل وحل الخلاف، كما أن تصحيح أسعار النفط أحدث تحولات على مستوى توزيع الثروة بين الشمال والجنوب، وعززت تلك التطورات من مطالب العالم الثالث بضرورة إصلاح النظام الاقتصادي العالمي السائد وإرساء ركائز جديدة له أكثر عدالة وإنصاف[6].

كما يعتبر سلاح النفط الذي تبناه العرب سلاح للتهديد أكثر منه للمواجهة، وللرد على السياسة الامبريالية وليس للهجوم، حيث بالغت التوقعات في قدرة الضغط اتجاه العالم الخارجي من أجل فرض الضغوط على إسرائيل للانسحاب عن الأراضي المحتلة، إلا أنه لم يؤد إلى الانسحاب، ولم يؤد إلى منع الولايات المتحدة من

الاستمرار في المعونات والإمدادات لإسرائيل أو اتخاذ أوروبا الغربية مواقف أكثر فاعلية [7].

2-أوروبا في مواجهة الحليف الأمريكي :

تجدد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة العربية مع حرب 1973، ليعبر عن أهداف واضحة على رأسها الرغبة الأوروبية في الاستقلال وتدعيم القدرات الذاتية وتعزيز المكانة الدولية في مواجهة القوتين الدوليتين، ومحك هذه الإرادة التي تجسدت بفعل أزمة النفط التي هزت المجموعة الأوروبية وهو منطق تعامل أوروبا مع الصراع العربي الإسرائيلي.

إن تصاعد العوامل التي تربط بين الصراع العربي الإسرائيلي وبين السوق النفطية وجدت أوروبا نفسها 1973 بين اتجاهين متناقضين:

أولهما: ضعف قدراتها على التأثير على أحداث المنطقة في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على الساحة الدولية.

وثانيهما: يتمثل في تزايد اعتماد دول أوروبا الغربية على نفط المنطقة العربية[8] .

وبذلك أضحى أي حظر نفطي أو ارتفاع كبير ومستمر في أسعار النفط يمثل تهديدا خطيرا على الاقتصاديات الأوروبية، ولهذا لم يعد يكفي أوروبا الغربية اتخاذ مواقف اقتصادية لتأمين وارداتها النفطية ولكن أضحى عليها ضرورة الاستناد إلى مواقف سياسية واضحة، وبدأت تحت ضغط الاعتبارات الاقتصادية تحاول المشاركة في عملية في عملية البحث عن تسوية سلمية، وفي إثراء العملية التنموية في المنطقة، جاءت أبرز صور تلك المشاركة على الصعيد السياسي متمثلة في البيانات المشتركة حول الشرق الأوسط التي تحدد موقف أوروبا الغربية من مضمون التسوية المرتقبة للصراع والأطراف المشاركة، إلا أن الدعم الأمريكي للاحتلال الإسرائيلي وضع أوروبا الغربية في موقع مواجهة مع الولايات المتحدة ولم تكن قد استعدت لذلك بعد[9].

وسعت الدول الأوروبية في حركتها الانفصالية في موقفها إزاء القضايا العربية دون الإخلال باللعبة السياسية للدولتين المهيمنتين، حيث نادت بالحوار الأوروبي العربي باعتباره وسيلة لإقامة نوع من التعاون طويل الأجل بينها وبين المنطقة العربية يستند إلى علاقة الاعتماد المتبادلة بينهما، وتلك كانت هي الرؤية الأوروبية للحوار التي تعطي الأولوية لأبعاده الاقتصادية، وإيجاد صيغة لا تستبعد فيها أوروبا الغربية تماما من القضايا المصيرية للنفط العربي، في حين كانت الرؤية العربية تطالب بتسييس الحوار وإعطاء الأولوية للأبعاد السياسية والإصرار على إدراج النزاع العربي الإسرائيلي كبند أساسي من بنود المفاوضات مع دول أوروبا الغربية [10].

ومع أن الحوار ولد من أزمة الطاقة بعد استخدام سلاح النفط، كان النفط هو الحاضر الغائب طوال المناقشات التي دارت حول الدعوة إلى الحوار، ولم يدرج موضوع النفط فيما بعد بين موضوعات الحوار الاقتصادية، ويمكن تفسير الاستبعاد إلى أن طرفي الحوار كانا عاجزين عن صياغة سياسة طاقة مشتركة، بالإضافة إلى أن الدول الغربية ظلت طوال السبعينات تتقدم على طريق بدائل الطاقة وترشيد الاستهلاك لتخفيف التبعية للنفط العربي، إلا أن استبعاد النفط من الحوار، أي الفصل بين النفط والصراع العربي الإسرائيلي وكذلك الفصل بين الأبعاد السياسية وبين الأبعاد الاقتصادية كان مؤشرا على أن أوروبا لا يمكن أن تقف طويلا ضد إرادة الولايات المتحدة، وأن الأخيرة لا يمكن أن تسكت طويلا على تحرك أوروبي مستقل عنها في المنطقة العربية لأسباب اقتصادية، حيث كانت الشركات الأمريكية تقوم بدور الوسيط بين المنتج العربي والمستهلك الأوروبي وذلك يعطي الولايات المتحدة إلى جانب الأرباح المالية العظيمة، سلطة سياسية على الدول المستهلكة في أوروبا والدول المنتجة في الوطن العربي، ثم أنه في مدى سنوات قادمة ستزداد حاجة الولايات المتحدة للنفط العربي ولهذا تريد أن تحتفظ بنفوذها في الوطن العربي دون منافسة أوروبية، وهي تعارض أي تقارب عربي أوروبي من حيث كونه أداة للمساعدة في التخلص من الزعامة الأمريكية على أوروبا، لأنها مادامت تحمل أعباء المظلة الذرية التي تحمي أوروبا، من حقها أن تطلب من أوروبا الولاء لها وأن تعارض أي محاولة

تضر بالمصالح الأمريكية [11]، هذا بالإضافة إلى أن الخبراء الأمريكيين يرون أن أوروبا ليست لها قدرة تكنولوجية لمساعدة الوطن العربي في حاجته إلى التنمية، وليس بوسعها استيعاب أموال النفط التي تحتاج البلاد العربية توظيفها، كما أنها عاجزة على القيام بدور إيجابي للعمل على استتباب السلام في المنطقة العربية .

3-الهيمنة الأمريكية على أوروبا :

وجدت أوروبا الغربية نفسها عقب 1973 أمام خيارين، إما قبول الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وإما تحمل مسؤولية القيام بدور الشريك الفعال لتحديد استراتيجية بديلة للمنطقة، وتأرجحت أوروبا بين الخيارين، فالولايات المتحدة هي القادرة على التعامل مع القضايا المعقدة في المنطقة خاصة و أن لديها القدرة الاقتصادية والعسكرية اللازمة لخلق الحوافز والدوافع لدى الأطراف المعنية، وعلى عكس أوروبا العاجزة عن ترجمة بياناتها إلى مواقف محددة قد لا تستطيع تنفيذها نظرا لافتقارها إلى عناصر القوة اللازمة، ومن هنا كان الغموض وعدم الفعالية للحوار السياسي والاقتصادي العربي الأوروبي[12] .

كان شرط الولايات المتحدة لاستمرار الحوار هو أن لا يتضمن الوصول إلى اتفاقات بين المجموعتين حول النفط وحول ما يعرف بأزمة الشرق الأوسط.

وعليه ، فإن الحوار الذي بدأ أولا كمشروع حضاري طموح ذي أبعاد متعددة لم يصل في الحقيقة إلا لمجرد صياغة إطار للتعاون الإقليمي التقليدي، وتعثرت كثيرا أبعاده السياسية وبعض أبعاده الاقتصادية، وفي الوقت نفسه لم تكن الأقطار العربية مستعدة لأن تواجه الضغط الأمريكي على أوروبا بحوافز عربية لأوروبا سواء على صعيد النفط أو خلق المشاريع الاستثمارية، وشعرت الدول الأوروبية منذ البداية أن الدول العربية انشغلت كليا بالمجهود الأمريكي في المنطقة، واتضح لها أيضا أن المال العربي يتجه نحو خدمة المصالح الأمريكية على حساب عدد من المصالح الأوروبية، ووجدت أن الأقطار العربية النفطية ترحب بالعلاقات التجارية على المستوى الثنائي وتفضلها على المشاريع الجماعية التي كانت أساس الحوار العربي الأوروبي[13] .

وبذلك فقد فشلت المجموعة الأوروبية المكبلة بمصاعبها الاقتصادية والمالية، منذ منتصف السبعينات على إثر الأزمة الاقتصادية العالمية في تقديم بديل لانفراد الولايات المتحدة بقيادة التحالف الغربي، وانعكس هذا على دورها العالمي وخاصة في المنطقة العربية، حيث برزت أوروبا كقوة محدودة القدرات عسكريا في حماية مصالحها الاقتصادية، وسياسيا في إيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي[14] .

ومن هنا كان تصميم الولايات المتحدة الدائم بعد 1973 على احتكار جهود السلام في المنطقة العربية ومن ثم رفضها أي مبادرات أوروبية للمشاركة في هذه الجهود، واختلف الطرفان في المصالح والقوة والمسؤوليات إزاء المنطقة العربية.

لقد جاءت الهجمة الاستراتيجية الغربية المضادة لإجهاض المشروع الحضاري لحرب 1973، واستئصال فكرة تكوين قوة عربية فاعلة على الساحة العالمية على عدة مستويات:

أ- **تفريغ سلاح النفط من تحمل مسؤولياته:**

لقد كان النفط العربي هدفا من أهداف القومية العربية، أرادته ملكا لأصحابه وأرادت ريعه لخير الأمة، ولم يبرز النفط طاقة ومالا وسلاحا إلا في ظل معركة القومية، ولأسباب متعددة لم ينجح النفط في تحمل مسؤولياته وتحقيق الأهداف القومية، وفي مقدمة هذه الأسباب قيام كل القوى المعادية للقومية باستخدام النفط لضرب أصحابه وتهديد نظمه وتحطيم الطاقة المعنوية لسلاح النفط حيث أعلنت الدوائر الغربية أكثر من مرة أنها لن تتردد في التدخل العسكري لاحتلال آبار النفط والمنشآت القائمة عليها، فلجأت الدول العربية مرة أخرى إلى استعمال النفط كسلاح سياسي، وكثرت الإشارات والتصريحات في المجلات الأمريكية والأوروبية خلال عام 1975 عن احتمال قيام القوات الأمريكية بغزو حقول النفط وتأكيدات قول بطرس غالي عن تجارب أجرتها القوات الأمريكية على شواطئ يتقارب وضعها الجغرافي والاستراتيجي من وضع شواطئ الخليج [15]، وكان استخدام النفط كسلاح ورفع أسعاره قد أحدث انقلابا في الأوضاع الدولية أتاح للولايات المتحدة فرصة لاسترداد ما فقدته من سيطرة على مشكلة الطاقة العالمية وفي الانفراد بقيادة التحالف

الغربي والسيطرة على الوطن العربي، وكان رفع سعر النفط قد زاد ارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية المنافسة للمنتجات الأمريكية، كما أن ارتفاع الأسعار زاد دخل الشركات الأمريكية المسيطرة على النفط العربي وذلك بسبب حاجة دول أوروبا الغربية واليابان إلى ذلك النفط، والولايات المتحدة هي الوحيدة التي تقدم لها حاجتها من النفط إما مباشرة أو عن طريق الضغط على الدول المنتجة للنفط، وما إنشاء "الوكالة الدولية للطاقة" التي أعلن مؤتمر واشنطن عن تكوينها 1974 وتضم الدول الصناعية عدا فرنسا إلا جهازا لتدعيم النفوذ الأمريكي بتوحيد صفوف الدول في الميدان النفطي بمواجهة تكتل الدول المنتجة للنفط بتكتل مماثل للدول المستهلكة، أي نقل السيطرة على النفط من المنتجين إلى المستهلكين[16] .

أما على الجانب العربي، فإن الدول العربية حين رأت أن آثار سلاح النفط تجاوزت ما كان مقدرا لها تراجعت تراجعا مخططا له، هذا رغم أن الانسحاب الإسرائيلي لم يتم، ذلك أن الهدف المنشود من سياسة الحظر ليس الانتقام ولكنه التأثير على سياسة الدول التي استخدم ضدها لتكون أكثر اعتدالا [17].

حقّقت الولايات المتحدة الأمريكية –بعد رفع الحظر عن تصدير النفط في مارس 1974 –نجاحا باهرا في الفصل بين سلاح النفط والصراع العربي الإسرائيلي، وبذلك حمت الولايات المتحدة نفسها وحلفاءها من التعرض لضغوط سياسية عربية واحتفظت لنفسها بحرية المناورة السياسية.

وينبغي الإشارة إلى أن النفط العربي ارتبط في أذهان السياسيين الغربيين بالمشروع القومي العربي، فتدعمت ثقتهم بكونه ليس متغيرا طويل الأمد في التفاعلات الدولية، وكان لابد حينئذ أن يعود النفط العربي مجرد نفط بلا مضمون أو وزن سياسي.

ولاشك أن البلدان العربية المنتجة للنفط قد ساهمت بالقدر الأوفر في تشجيع هذا المفهوم حين تصرفت بالنفط كسلعة ولم تواصل ربطه بالمشروعية القومية، وبعد أقل من أربع سنوات من تفجره كطاقة ومتغير سياسي في النظام العربي فقد نفوذه السياسي الدولي، إلا أنه نجح في أن يضم النظام العربي إلى نظام نوعي متخصص في شؤون النفط والمال، وأصبح سعر البرميل وضخامة الفائض وحجم الاستثمارات

العربية في الخارج قضايا تشغل بال السياسيين العرب ولايوجد إطار ينسق أو يدافع عنها، إطار كان يمكن أن ينتشله من نكسته وفاء للعمل القومي، وتمكن النفط من أن يفرض على المنطقة سلوكيات سياسية وأنماطا اجتماعية واقتصادية خاصة به وأن يعمل على تقسيم المجتمع العربي إلى فريقين، دول غنية تزداد غنى وأخرى فقيرة تزداد فقرا، وأن ينشر الأمل في رخاء مصطنع، ويخلق حالة من الانهماك بمسائل الأمن الداخلي والتنمية في بعض الأقطار بمعزل عن بقية أجزاء النظام العربي، ويؤثر بذلك بوعي أحيانا وبدون وعي أحيانا أخرى في متانة الجبهة العربية دون أن ينجح في توحيد أهداف وتطلعات هذه الأمة، وفي لحظة معينة تشعر معظم الأطراف بالعجز ويسهل اختراق القمة الدولية لجميع تفاعلات النظام العربي، وهذا يعني التسليم بما قاله أحد الأمريكيين " العرب لا يملكون النفط وإنما يقعدون فوقه "[18]

ب- إلحاق الاقتصاد العربي بالنظام الدولي:

لقد لعب النفط العربي دورا مرجحا في عملية التحول في التوجهات الاقتصادية العربية من التوازن والاعتماد على الذات إلى اللحاق والإتباع، وبدا لبعض الدول أنه من الممكن تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة من خلال الارتباط المتسارع مع الولايات المتحدة والغرب عامة وشركاتهم متعددة الجنسيات للحصول على التكنولوجيا الغربية المتقدمة وعبور فجوة التخلف في فترة قصيرة، وهذا يفسر النمو الضخم في العلاقات التجارية والمالية بين الوطن العربي والأركان الثلاثة الرئيسية للتحالف الغربي الصناعي الممثل في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان[19] .

استغلت الولايات المتحدة نفوذها السياسي في الدول المنتجة للنفط والقوة الاقتصادية لشركات النفط الأمريكية على نحو يسدد ضربة للاقتصاديات المنافسة، واستخدمت حداثة عهد العرب بالسوق العالمية فربطت النفط بعملتها وتحكمت بتحديد أسعار النفط بما يتلاءم مع المصالح الأمريكية، ووجدت فرصة بسبب ارتفاع الأسعار في السبعينات لإعادة الدولارات من الدول المنتجة للنفط في صورة استثمارات أو طلب لاستيراد مختلف السلع وخاصة السلاح ؛وهو نوع فريد من السلع لا تتوقف القدرة على استيعابه على حجم السكان أو درجة نمو الهيكل الإنتاجي ،

المهم هو توفر الولاء الأساسي من جانب الدول المستوردة للسلاح ووجود تهديد حقيقي أو مزعوم من دولة أو كيان مجاور[20].

ورغم ما حفلت به حقبة النفط من مظاهر الثراء والرفاهية الاستهلاكية للأقطار العربية النفطية، ورغم تعدد مؤشرات النمو الاقتصادي في عدد من الأقطار العربية غير النفطية، فإن الاقتصاديات العربية أخذت تجسد ألوانا من التبعية الاقتصادية الشاملة والاعتماد غير المتكافئ اتجاه المراكز الرأسمالية المتقدمة، وتلعب الأخيرة دور الفاعل في تحديد الاتجاهات العامة للعلاقات الاقتصادية العربية الخارجية [21].

وبوجه عام، فإنه مع وجود تفاوت واختلاف المؤشرات بين الأقطار العربية منفردة ، زاد اعتماد الوطن العربي على الغرب تكنولوجيا وتجاريا في عقدي السبعينات والثمانينات، واحتدمت مشكلات الميزان التجاري وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية، وتعاظم رهن الثروة النفطية والنقدية العربية للمراكز الرأسمالية المسيطرة، وتراجع وزن قطاع إنتاج السلع لمصلحة الاستهلاك الاستيرادي غير الإنتاجي، وفشلت خطط التنمية في إحداث تغيرات جوهرية في نمط هياكل التجارة الخارجية العربية الذي استمر يعكس تركيز الصادرات العربية على المواد الخام وتركيز الواردات على السلع الصناعية والزراعية، ولا يوجد ما يشير أن الاستعانة بالخبرة والتكنولوجيا الغربية قد ساهمت بنصيب متميز في التنمية الاقتصادية العربية أو نقل التكنولوجيا، وتعالت أصوات الكثيرين بأنه لابد من تجاوز مأزق النمو المشوه التابع وتعديل خريطة العلاقات الاقتصادية الخارجية.

إن الدول المنتجة للنفط، وإن بدت قوية بما في حوزتها من مادة أولية استراتيجية، إلا أنها في الواقع هي رهينة النظام الاقتصادي الدولي، وعدم وجود سيطرة من جانب تلك الدول على شبكة التوزيع أدى إلى إضعاف نفوذها على الأسواق، وكان سعي الدول الغربية لتقليص عواقب تبعيتها للنفط العربي في حالة وقوع أزمة مفاجئة قد أثر على عامل الطلب وزاد المعروض من النفط في السوق العالمي[22] ، ورغم اندلاع الثورة الإيرانية، ثم الحرب العراقية الإيرانية وتجدّد مشكلة تبعية الاقتصاد الأوروبي

لأمن الخليج، ظل الانخفاض المتتالي الذي أصاب سعر النفط من جراء انخفاض الطلب عليه تدريجيا خلال سنوات الثمانينات الأولى ووصل قمته عام 1986[23] .

يُضاف إلى ذلك أن البلدان العربية التي توسّعت في صناعتها البتروكيميائية وغيرها من الصناعات خلال فترة الازدهار، واجهت حربا دعائية شرسة من جانب الدول الصناعية الغربية، وأمام عجز السوق الداخلي لهذه الدول عن استيعاب هذه الصناعات، أصبحت تواجه مأزقا حقيقيا، وتحولت بذلك عناصر القوة الاقتصادية إلى أسباب إضافية للضعف.

ج-تراجع العرب عن شرعية الصراع مع الكيان الاسرائيلي:

دخلت الأمة العربية منذ 1975 مرحلة جديدة من مراحل صراعها مع إسرائيل، رغم أن الكيان الإسرائيلي كان لايزال في مراحل متقدمة من بناء ترسانة هجومية تتمتع بتأييد الدول الغربية ولها أطماع توسعية عدوانية، وانفردت الولايات المتحدة في السيطرة على دبلوماسية الصراع العربي الإسرائيلي، ولم تكن خطتها ترمي إلى حل الصراع بل تسكينه، وذلك بإجراء مفاوضات التسوية على دفعات تنتهي باتفاقات ثنائية كأمر واقع، وإعادة صياغة التصورات العربية عن الصهيونية وإسرائيل [24].

وفي ظل تزايد الشعور العربي بالتفوق الإسرائيلي، بدأت تسود النظرة الواقعية المفرطة، وأن السبيل الأوحد هو الاعتراف بأن جزءا من الأرض العربية قد ضاع ولن يعود، وجزءا محتلا قد يعود، وهذا يعني الأخذ بأساليب جديدة تتماشى مع المتغيرات في المنطقة العربية، واعتقد البعض أنه يمكن تقييد التوسع الصهيوني بالتحالف مع المصدر الأساسي لقوة إسرائيل، وبمعنى آخر منافسة إسرائيل في مكانتها لدى الولايات المتحدة، وربما إحداث انقسام بينهما، وينطلق هذا الرأي من أن الولايات المتحدة هي الحليف الأول لإسرائيل التي تمولها وتمونها بكل شيء، وأن مفتاح الحل للقضية بيدها وحدها، وعليه فإن إشراك الولايات المتحدة في الحل، بل الطلب منها أن تكون حكما وشاهدا أصبح ضرورة ملحة، وذلك بحكم العلاقة العضوية التي تربطها مع الكيان الإسرائيلي، وإمكانية أن تقوم القوة الأكبر بالضغط على التابع، ولكن اتضح فيما بعد أن ما يحكم هذه العلاقة العضوية عوامل أكثر تعقيدا، من بينها

تأثير التابع من خلال تنظيماته الصهيونية[25] على القوة الأكبر، ومن بينها أيضا العلاقة التي تقوم بين المصالح الأمريكية في الوطن العربي وبين الوجود الصهيوني .

تعد مصر نقطة الضغط الأكبر في مناطق تقاطع النفوذ والتأثير، وكانت قد جرت عدة محاولات لعزلها عن النظام العربي خاصة في حربي 1956 و 1967، وبعد 1973 صار تحقيق اختراق كامل لمصر من جانب الولايات المتحدة أهم القضايا التي جندت لها إمكانات مادية وإعلامية وسياسية كبيرة، وأعيد تشكيل القيادة المصرية السياسية وفق مزاج معين، واخترقت قطاعات رئيسية في المجتمع (مثقفين و رجال الأعمال)، وفرضت قيم جديدة في مجالات الاستهلاك والانعزالية، وارتفعت حصة مصر من المعونات والقروض صاحبها حملة إعلامية صورت الرخاء في ظل اعتدال السياسة المصرية، وحرصت الولايات المتحدة على أن تنتبه مصر إلى مصالحها الداخلية العاجلة لتظل دائما عند الحاجة إلى الولايات المتحدة، وفرضت على مصر تسوية غير عربية للصراع مع الكيان الإسرائيلي تستند إلى شروط تنتقص من شرعية القرار العربي، وحرصت الولايات المتحدة على أن تبقى القوة العسكرية المصرية دون مستواها في حرب 1973 [26]وانتهزت فرصة سوء العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي وتقدمت بوعود لإعادة تسليح الجيش المصري بشرط التخلي عن السلاح والفن السوفيتي في الحرب. إلا أن السياسة الأمريكية لم يقدر لها النجاح الكامل، حيث أثبتت تفاعلات النظام العربي أنها تتحدى تنبؤات القمة الدولية، كما أن الحلف الأمريكي الإسرائيلي زاد تعمقا خلال فترة تطبيق هذه الاستراتيجية، وزاد نفوذ جماعات الضغط الصهيونية للحد من التسلح الأمريكي للأنظمة العربية الصديقة، وفشلت سياسة تهدئة الصراع وأخذ العدوان الإسرائيلي بتأييد من الولايات المتحدة في التزايد مع اتساع مفهوم الأمن الإسرائيلي[27] (غزو لبنان 1982).

وأثير التساؤل عن جدوى التقارب مع الولايات المتحدة إذا لم يمنع في واقع الأمر دعم الغزو الإسرائيلي للبنان والفتك بالثورة الفلسطينية ورفض تقديم التسليح الدفاعي للدول العربية الصديقة في مواجهة التوسع الإسرائيلي، ووضح تماما محدودية

حجم وتأثير قدرة الولايات المتحدة على تحقيق تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي من خلال إقناع إسرائيل أو الضغط عليها.

د-انتكاسة العلاقات العربية السوفيتية:

كان لدخول العلاقات الأمريكية السوفيتية منذ مطلع السبعينات مرحلة الانفراج آثارها على العلاقات مع الدول التي تنتظر قدرا من التأييد السوفيتي يتناسب مع قدر الاعتداء أو التدخل الموجه ضدها من الولايات المتحدة أو مؤيديها.

ويمكن القول، بأن النفوذ السوفيتي في المنطقة العربية كان يستند إلى مقومين رئيسيين، أحدهما المد القومي المناهض للاستعمار الغربي والولايات المتحدة بالذات، وثانيهما مصر، فقد ارتبط بهما في دخوله إلى المنطقة، وارتبطت بضعف وانحسار هذين المقومين [28]، وارتبطت بهذا كله عودة الولايات المتحدة إلى المنطقة العربية على حساب الاتحاد السوفيتي، وكانت الحقبة التي تلت 1970 امتحانا لقدرات الاتحاد السوفيتي وسياساته، فلم يستطع أن يحقق إنجازا ملموسا في نطاق تنافسه مع القطب الأمريكي في المنطقة، وشهدت العلاقات السوفيتية العربية انتكاسة، وأخذت الأزمات شكلا حادا بحيث يبدو وكأنه ارتداد جزئي وتدريجي إلى الوضع أوائل الخمسينات، والملاحظ أن الاتحاد السوفيتي على عكس الولايات المتحدة، لم يبذل الجهد الذي يتناسب مع أهمية المنطقة العربية ووجد نفسه غير مؤهل كدولة عظمى لأن يفعل أكثر من أن ينتظر حتى تهدأ الهجمة الأمريكية أو تنشط الحركة القومية في الوطن العربي، واتسم الموقف السوفيتي بالسلبية اتجاه مشاريع وخطط الولايات المتحدة للتسوية في الشرق الأوسط، ومثلت مسألة زيادة هجرة اليهود السوفييت مع بداية السبعينات، رغم القيود الرسمية، مصدرا لتوتر العلاقات العربية السوفيتية، نظرا لتضرر العرب من الهجرة كلما زادت معدلاتها لأنها تزيد الرصيد البشري للدولة الصهيونية[29] .

ويفسّر المسلك السوفيتي أنه استجابة للإلحاح الأمريكي والإسرائيلي في إطار علاقة الانفراج على قمة النظام العالمي، أو خشية تفاقم مشكلة اليهود داخليا على نحو

يمكن لأطراف معادية أن تستغلها، ومنذ بدايات الوفاق شعر السوفييت أنهم أصبحوا في حاجة لكسب تأييد قطاع من الرأي الأمريكي لمصلحة الوفاق، وبالتالي بدأوا يدخلون في حساباتهم الدولية قوى الضغط في الولايات المتحدة التي سرعان ما مارست ضد الاتحاد السوفييتي عملية ابتزاز خطيرة في مسألة الهجرة.

وعلى الجانب العربي لم يكن للبلدان العربية تصور موحد استراتيجيا للعلاقات مع السوفييت، ولو استثنينا بعض البلدان العربية، استمرت بوجه عام مواقف العداء العربي للسوفييت وعدم الاعتراف، والتباين في الطابع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الإيديولوجي بين الأنظمة العربية والنظام السوفيتي، ورسوخ التصور العربي قصير النظر للانتفاع المتواصل من تنامي الصراع بين العملاقين[30] .

وهذا لا يعني أن الاتحاد السوفييتي لم تعد له مصلحة كبيرة في إبقاء علاقات قوية بأكبر عدد ممكن من الأقطار العربية الصديقة في إطار خطة التنمية والدفاع، إلا ان فقدان الثقل المصري والانقلاب النفطي وما حمله من علاقات التبعية الاقتصادية للمراكز الرأسمالية المتقدمة، لم يكن تطورا مواتيا للسوفييت في المنطقة العربية، وتعرضت العلاقات السوفييتية العربية اقتصاديا وسياسيا لحملة ضارية، مع ذلك ظل الاتحاد السوفييتي على اقتناعه أن النجاح الأمريكي في الشرق الاوسط مؤقت، وقد بدا مع عقد الثمانينات أن العلاقات العربية السوفييتية قد تجاوزت نقطة خسوفها الكبرى حين توضح إخفاق الولايات المتحدة في حل الصراع العربي الإسرائيلي أو تسويته[31] ، بل أن علاقات التحالف بينها وبين إسرائيل وصلت إلى درجة غير مسبوقة في تاريخ علاقاتهما.

ومع استمرار العدوان على الأقطار المجاورة، أصبح ذلك الوضع يشكل ضغطا قويا على النظام العربي لموازنة هذا الحلف الاستراتيجي، وبدأت بوادر نتائج هذا الوضع تظهر منذ منتصف الثمانينات، فتحسّنت العلاقات مع مصر، وتحصّلت بعض الدول العربية المحافظة كالكويت والأردن على السلاح السوفييتي بعد القيود الغربية على مبيعات السلاح، وإقامة عمان والإمارات العربية المتحدة لعلاقات دبلوماسية مع

السوفييت، يُضاف إلى ذلك أن للسوفييت علاقة وثيقة مع سوريا وليبيا والعراق واليمن والجزائر.

هوامش البحث:

1. محمد عبد الغني الجسمي، محمد علي فهمي، صالونات أكتوبر، سلسلة صالونات الأوبرا الثقافية، وزارة الثقافة، الهيئة العامة للمركز الثقافي القومي، دار الأوبرا المصرية، ص 31 وما بعدها.

2. . محمد عدنان مراد، قصة البترول العربي في الخليج والأطماع الدولية وعلاقتها بالحرب الاستعمارية على العراق، في، مجلة الفكر السياسي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق -تعنى بنشر المواد الفكرية والسياسية والدبلوماسية والوثائق المتصلة بذلك -العدد السابع عشر السنة الخامسة خريف -شتاء 2002.

3. . وهيبة مشدن، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 2003.1973، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005.، ص 32.

4. نتيجة الحظر العربي للبترول قامت إفريقيا بقطع علاقاتها مع إسرائيل وأعلنت أوروبا واليابان تأييدها للقرار 242، انظر، خيرية قاسميه، الوطن العربي والنظام العالمي، عودة إلى الماضي ووقفة عند الحاضر، ط1، مطبعة الداودي، دمشق، 1994، ص 76.

5. هنري لورانس، اللعبة الكبرى . الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ص 281.

6. هنري لورانس، اللعبة الكبرى-المشرق العربي والأطماع الدولية، ص 368.

7. بعد استخدام العرب للحظر النفطي في عام 1973، أكدت الولايات المتحدة أهمية النفط بالنسبة إليها وإلى حلفائها الغربيين، واستعدادها لاستخدام القوة المسلحة لاستمرار ضخ النفط، فذكر وزير الدفاع جيمس شليزنغر في 06 جانفي 1974 أن البلدان العربية تواجه مخاطر تنامي ضغوط الرأي العام الأمريكي لاستخدام القوة ضدها إذا ما استمرت في حظر النفط، وأنه لا يجوز استخدام حقوق الاستقلال والسيادة بطريقة تصيب العالم الصناعي في الصميم. انظر علي الدين هلال، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية -أمريكا والوحدة العربية 1945-1982-مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 1989، ص 219-220.

8. بلغ استيراد أوروبا 80 ٪ من احتياجاتها من النفط من الوطن العربي عام 1973، انظر، خيرية قاسمية، المرجع السابق، ص 78.

9. علي الدين هلال، مواقف الدول الكبرى من الوحدة – أمريكا والوحدة العربية 1945 – 1982 – ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1989، ص 226.

10. نفسه، ص 226 -227.

11. سمير صارم، النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية، في، الفكر السياسي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، ع18و19، دمشق 2003، ص 7 وما بعدها.

12. لم تستوعب الولايات المتحدة عمليا في تعاطيها مع أوروبا الغربية المتغيرات العالمية وبخاصة فيما يختص بتراجع القوة الأمريكية وصعود قوة أوروبا الغربية، فظلت تتعاطى مع أوروبا الغربية على قاعدة الحليف الضعيف التابع لدولة القيادة، وليس الشريك في التحالف الطامح إلى لعب دور مواز لقوته ومصالحه الجديدة التي فرزتها المتغيرات الدولية.... انظر: ناصيف حتي، الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوروبية، في، مجلة المستقبل، مجلة

فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي، ع 39، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1982، ص-ص 9-16.

13. ناصيف حتي، الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوروبية، في، مجلة المستقبل، مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي، ع39، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص 6-7.

14. محمد محمد الجوادي، عدوان 05 يونيو والصراع العربي الاسرائيلي، ص 15.

15. علي الدين هلال، المرجع السابق، ص 219.

16. تراوحت السياسة الأمريكية إزاء النفط العربي بين عدة أدوات وأساليب ،فهي أحيانا لوحت بالقوة المسلحة وبأن العالم الغربي لن يسمح باستخدام جديد للنفط كسلاح سياسي ،وهي تقيم وكالة الطاقة الدولية التي هي بمثابة كارتل الدول الصناعية الغربية المستوردة للنفط لتنسيق سياسات النفط الغربية ،وللحيلولة دون قيام البلدان العربية باستخدام سياسات تمييزية ضد الدول الغربية ،وهي تشجع سياسات ترشيد الطاقة والبحث والتطوير في مجال استخدام بدائل أخرى للنفط كمصدر للطاقة ،وهي أحيانا شجعت السعودية على اتباع سياسة الاعتدال في إنتاج النفط التي تضمنت الحفاظ على وجود عرض كبير من النفط في السوق العالمية ،وهو ما انتهى في منتصف الثمانينات إلى تحول جوهري في طبيعة الموقف وتحول سوق النفط من سوق بائعين إلى سوق مشترين. انظر: علي الدين هلال، المرجع السابق، ص 220.

17. وهيبة مشدن، المرجع السابق، ص 65-66.

18. علي الدين هلال، المرجع السابق، ص 220.

19. ناصيف حتي، المرجع السابق، ص 4-5 .

20. في عام 1974 استوعبت دول الشرق الأوسط 80 ٪ من إجمالي مبيع الولايات المتحدة من السلاح. انظر: خيرية قاسمية ، المرجع السابق ، ص 87 .

21. روبرت مابرو ، الآثار الاقتصادية لانخفاض طلب الطاقة مستقبلا على العالم العربي (النفط والطاقة والوطن العربي) ،في، المستقبل العربي ،مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي ،ع 78 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، أوت 1985 ،ص-ص 54-60 .

22. ابراهيم ابراهيم، الطلب على الطاقة والتوقعات المستقبلية لاستهلاكها في الاقطار العربية، (النفط والطاقة والوطن العربي) ،في، المستقبل العربي ،مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي ،ع 78 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، أوت 1985 ،ص 84،85 .

23. بلغ إجمالي البلدان العربية الأعضاء في الأوبيك من انتاج النفط عام 1979 حوالي 21,090 مليون برميل يوميا، و 19,230 مليون برميل عام 1980، و 15,765 مليون برميل عام 1981، و 11,739 مليون برميل عام 1982 ،و 9,874 مليون برميل عام 1983، و 10,232 مليون برميل ، انظر روبرت مابرو ، المرجع السابق ، ص 56 .

24. أمين حامد هويدي، الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987، ص 207،208.

25. الصهيونية دعوة وحركة عنصرية – دينية استيطانية إجلائية، مرتبطة نشأة وواقعاً ومصيراً بالإمبريالية العالمية، تطالب بإعادة توطين اليهود وتجميعهم وإقامة دولة خاصة بهم في فلسطين بواسطة الهجرة والغزو والعنف كحلّ "للمسألة اليهودية".والكلمة نسبة إلى صهيون، اشتقها ناتان برنباوم (1890) ليصف بها تحوّل تعلّق اليهود بجبل صهيون وأرض فلسطين من البُعد الديني "الماشيحاني" القديم إلى برنامج سياسي استعماري إقليمي يستهدف "عودة الشعب اليهودي" إلى فلسطين.تأثر العديد من المفكرين اليهود بالنزعة القومية العنصرية التوسعية التي سادت أوروبا في القرن التاسع عشر، مثل هيرش كالبشر (1795-1874) في كتابه "البحث عن صهيون" وموسى هس

(1812-1875) في كتابه "روما والقدس" وليوبينسكر (1821-1891) في كتابه "التحرير الذاتي" وتيودور هرتزل (1860-1904) في كتابه "الدولة اليهودية". انظر: خلف محمد الجراد، الأبعاد الفكريّة والعلميّة التقنيّة للصراع العربي الصهيوني، منشورات اتحاد الكتّاب العرب 2000، ص 9.

26. عبده مباشر، صالونات أكتوبر (المشير محمد عبد الغني الجمسي والمشير محمد علي فهمي)، ط1، وزارة الثقافة، الهيئة العامة للمركز الثقافي القومي، دار الأوبرا المصرية، 1998، ص –ص 31-33.

27. يوسف كعوش، الدروس المستفادة من الحروب العربية الاسرائيلية 1947-1986، ط1، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، عمان ،1987، ص81.

28. انتكاس حركة التحرر بسبب العدوان الإسرائيلي وتفاقم ظاهرة الصراعات العربية وتحولات القيادة المصرية بعد 1970، وتدهور العلاقات السوفيتية المصرية رغم بقاء فترة من التعاون أثناء حرب 1973.

29. عبده مباشر، المرجع السابق، ص81.

30. عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الاسرائيلي، التنافس بين استراتيجيتين، ط3، سلسلة أطروحات الدكتوراه(7) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 105.

31. يرجع السبب المباشر لتدهور العلاقات العربية السوفيتية إلى تفوق واشنطن على موسكو سياسيا، ولم يكن فقط بسبب الأسلوب الناجع لكيسنجر وديبلوماسيته المقنعة، ولأن أمريكا في عام 1974 و1975، كما في عام 1957 هم الذين حققوا الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة. انظر: بيتر مانغولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة أديب شيش، ط2، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ،1994، ص 348-349.